تقرير عام

(النسخة المحررة باللغة العربية)

المنتدى العلمي الدولي الموسوم:

مستقبل الشرق الأوسط ودول الخليج – رؤية 2030

من 12 أفريل 2025 إلى 14 أفريل 2025م

توطئة:

في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم على المستويات الاقتصادية والتكنولوجية والبيئية، انعقد المنتدى العلمي الدولي "مستقبل الشرق الأوسط ودول الخليج – رؤية 2030"، بتنظيم مشترك بين المعهد الكندي لدراسات الشرق الأوسط والخليج (تورونتو – كندا) وجامعة درنة (ليبيا)، خلال الفترة من 12 إلى 14 أفريل 2025. وقد شكّل المنتدى منصة رفيعة للحوار العلمي والتبادل المعرفي، بمشاركة نخبة من الأساتذة والباحثين (80 مشارك) من جامعات ومؤسسات بحثية من مختلف الدول العربية والدولية (ليبيا، السعودية، مصر، تونس، الجزائر، فلسطين، اليمن، كندا، بلجيكا، الإمارات، الصين، اليونان ...) لمناقشة التحديات والفرص الكبرى التي تواجه المنطقة في أفق تحقيق أهداف رؤية 2030.

وقد تم عرض الأوراق البحثية عبر سبع (07) جلسات علمية. حيث تم إثراء المحاور المسطرة التالية:

- المحور الأول: التكنولوجيا والثورة الرقمية كمحفزات للتحول الاقتصادي؛
- المحور الثاني: التنمية المستدامة والتحولات الاقتصادية؛
- المحور الثالث: الأمن والاستقرار الإقليميان وأثرهما على الاستثمار والتجارة؛
- المحور الرابع: التحديات الجيوسياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة؛
- المحور الخامس: التحديات البيئية وتغير المناخ؛
- المحور السادس: الصحة العامة والعدالة الاجتماعية؛
- المحور السابع: الشراكات الدولية والتكامل الإقليمي.

تناول المنتدى، عبر جلساته العلمية، جملة من الإشكاليات الحيوية تتراوح بين التحول الرقمي، الاقتصاد الأخضر، الأمن الغذائي، العدالة الصحية، والتكامل الإقليمي. وقد عكست الأوراق المقدّمة وثراء النقاشات تنوّعًا معرفيًا ودقة تحليلية كشفت عن وعي متقدم بحجم التحديات وتعقيد السياقات الإقليمية والدولية المحيطة بها.

أجمعت المداخلات على أن التكنولوجيا لم تعد خيارًا، بل ضرورة محورية لتحقيق النمو الشامل، حيث برز التحول الرقمي كقوة دفع رئيسية للاقتصادات الناشئة، وركيزة لتحديث القطاعات الحيوية كالصحة والتعليم والخدمات العامة. في المقابل، لم تُغفل الأوراق الإشارة إلى اتساع الفجوة الرقمية، وغياب التشريعات

الموحدة، والاختلالات المرتبطة بالأمن السيبراني. كما أظهر المنتدى أهمية إدماج الذكاء الاصطناعي بشكل مسؤول في التخطيط والاستشراف الاقتصادي، وتوظيفه في إدارة المخاطر المستقبلية.

أما على الصعيد التنموي، فقد شكلت التنمية المستدامة، بمختلف أبعادها، نقطة التقاء محورية، حيث برزت الحاجة إلى التحول نحو اقتصاد أخضر يراعي البيئة دون التضحية بالنمو. وقد تم التأكيد على ضرورة تنويع القاعدة الاقتصادية، وتعزيز الإنتاج المحلي، وربط الخطط الوطنية بمفاهيم الاستدامة والعدالة البيئية والاجتماعية. وتم الوقوف على التحديات التي تعيق التحول الأخضر في العديد من الدول العربية، خاصة ما يتعلق بغياب التشريعات المحفزة وضعف تمويل الابتكار البيئي.

من جهة أخرى، ناقش المنتدى بعمق تأثير الأزمات الجيوسياسية والصراعات الإقليمية على الاستثمار والتجارة، وعلى قدرة الدول على بناء اقتصادات صامدة. وقد أُشير إلى أن غياب التنسيق العربي وتفكك السياسات الاقتصادية يُضعف فرص التكامل ويزيد من هشاشة الدول أمام الأزمات العالمية. كما عكست النقاشات أهمية تبني استراتيجيات إقليمية مرنة تشمل الإنذار المبكر، التكامل اللوجستي، ودعم الاقتصاد المحلي في مواجهة الصدمات الخارجية.

ولم تغب القضايا البيئية والصحية عن طاولة النقاش، إذ أبرز المشاركون خطورة التصحر، والتلوث، وندرة المياه، مقابل محدودية استخدام الطاقات المتجددة.

وخلصت التوصيات إلى أن هذه التحديات العميقة والمعقدة التي تواجهها المنطقة، تستدعي تبني نماذج تنموية جديدة وشاملة. ولا يقتصر الأمر على التعامل مع الأزمات المتراكمة، بل يتطلب ضرورة تطوير منظومات تخطيط استراتيجي متقدمة، تستند إلى الاستشراف الاستراتيجي كأداة رئيسية لفهم التحولات المستقبلية، وتوجيه السياسات العامة نحو خيارات أكثر واقعية وفاعلية.

حيث تبرز الحاجة الملحة لهذا النوع من التخطيط خصوصًا في الدول التي تتطلب تحولًا جذريًا في بناء مؤسساتها، وتحديث بنيتها التحتية التشريعية والرقمية، وصياغة سياسات واستراتيجيات تتناسب مع ظروفها المحلية والسياقية. مما يتطلب اعتماد التفكير المنظومي لإدارة التعقيد، وتحديد الأولويات الوطنية، وتيسير التنسيق بين الجهات، وتسهيل التمويل والتنفيذ من خلال شراكات فعالة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك المجتمع المدني.

ناهيك؛ على ضرورة إعادة توجيه السياسات نحو الزراعة الذكية، وتطوير الاقتصاد الدائري، وتحفيز المشاريع البيئية الناشئة. كما طُرحت بقوة قضايا العدالة الصحية، وتحديات الصحة الرقمية، وسوء التغذية في المستشفيات، مع الدعوة إلى بناء منظومات رعاية صحية قائمة على الابتكار والتكامل بين المؤسسات.

في ختام المنتدى، تم التأكيد على أن مستقبل الشرق الأوسط ودول الخليج يتوقف على مدى قدرتها على بناء شراكات استراتيجية مستدامة، وتفعيل التكامل الإقليمي، وتبني نماذج تنموية جديدة وشاملة، قائمة على التكنولوجيا، المعرفة، والعدالة. وقد شددت التوصيات الختامية على أهمية توحيد الجهود العربية في مجالات الرقمنة، الأمن الغذائي، الطاقة والتعليم الريادي، مع ضرورة الاستثمار في رأس المال البشري، وربط البحث العلمي بالتحول الاقتصادي. ولعل أبرز ما خلص إليه المنتدى أن التنمية لم تعد مرتبطة فقط بالمشروعات، بل بالمنظومات، وبالقدرة على تحويل الرؤية إلى واقع شامل يلامس الإنسان والبيئة معًا.

من هذا المنطلق، يقدم هذا التقرير قراءة تحليلية معمقة لمجموعة من المحاور الاستراتيجية المرتبطة بالتحول الرقمي، التنمية المستدامة، البيئة، الأمن، الصحة، التعليم والتكامل الإقليمي، مدعومة بنتائج وتوصيات عملية تسهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا وعدالة وابتكارًا.

حيث خلص اجتماع المقررين إلى جملة من النتائج والتوصيات حسب كل محور، نردها فيما يلي:

المحور الأول: التكنولوجيا والثورة الرقمية كمحفزات للتحول الاقتصادي

يشكّل التحول الرقمي والتكنولوجيا الحديثة محورًا أساسيًا في إعادة صياغة المشهد الاقتصادي العالمي، وقد برزت دول الخليج والشرق الأوسط كفاعلين نشطين في هذا المسار من خلال إطلاق استراتيجيات وطنية طموحة تعتمد على الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، وإنترنت الأشياء.

ولم تعد التكنولوجيا مجرد أداة داعمة، بل أصبحت القوة المحرّكة للنمو، والابتكار، ورفع كفاءة القطاعات الإنتاجية والخدمية. إلا أن هذا التحول ترافقه مجموعة من التحديات، من أبرزها اتساع الفجوة الرقمية، ضعف التشريعات، ومحدودية الكفاءات البشرية المتخصصة. ويأتي هذا المحور ليسلط الضوء على الدور الاستراتيجي للثورة الرقمية في دعم رؤية 2030 لدى الدول العربية، مع اقتراح حلول عملية تضمن تحويل الفرص التكنولوجية إلى نتائج تنموية مستدامة، وشاملة، وذات تأثير ملموس.

أولاً: النتائج

1. التحول الرقمي أصبح عاملًا رئيسًا في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث ساهم في تحسين الإنتاجية، وتسهيل الوصول إلى الأسواق، وتعزيز مرونة القطاعات الاقتصادية؛
2. يشهد الاقتصاد الرقمي نموًا متسارعًا في دول الخليج والشرق الأوسط، خصوصًا في مجالات التجارة الإلكترونية، والخدمات الرقمية، والصحة؛
3. أظهرت التجارب أن إدماج الذكاء الاصطناعي في العمليات الاقتصادية يرفع الكفاءة التشغيلية، ويقلل من التكاليف، ويعزز القدرة التنافسية؛
4. توسعت استخدامات التكنولوجيا لتشمل الأمن السيبراني، التعليم، الطب، الزراعة، والخدمات الحكومية، ما يدل على تحول رقمي شامل ومتشعب؛
5. لا تزال بعض الدول تعاني من ضعف في البنية التحتية الرقمية، وعدم كفاية التشريعات المنظمة للتحول الرقمي؛
6. تبرز الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية في المنطقة كأحد التحديات الكبرى، ما يهدد بتحول غير متوازن وتقويض فرص التنمية الشاملة؛
7. الأمن السيبراني يشهد تحديات متزايدة في ظل تنامي الهجمات الإلكترونية، وغياب التشريعات الموحدة، والنقص الحاد في الكوادر المتخصصة؛
8. التجارب الناجحة في السعودية أظهرت أثرًا إيجابيًا كبيرًا للتعاون بين القطاعين العام والخاص في تطوير حلول رقمية ذكية وفعالة.

ثانيًا: التوصيات

1. تعزيز البنية التحتية الرقمية عبر استثمارات واسعة في شبكات الاتصال، مراكز البيانات، وأنظمة الحوسبة السحابية، مع التركيز على تغطية المناطق النائية والريفية؛
2. تحديث وتوحيد التشريعات الرقمية لتشمل حماية البيانات الشخصية، التجارة الإلكترونية، المعاملات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، مع مراعاة الخصوصيات الثقافية والاجتماعية؛

3. تطوير تشريعات رقمية واضحة لحماية الخصوصية وضمان أمن المعلومات بما يتماشى مع المعايير الدولية؛
4. إدماج الذكاء الاصطناعي في العمليات الاقتصادية، مع تخصيص برامج لتطوير حلول للأمن السيبراني تعتمد على الذكاء الاصطناعي؛
5. تبني أدوات استشراف اقتصادية قائمة على تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، لرصد التحولات الاقتصادية في الزمن الحقيقي؛
6. إطلاق منصات رقمية وطنية وإقليمية في الصحة، التعليم، والإدارة، تسمح بالتكامل بين مختلف الجهات وتوفر الخدمات عن بُعد بكفاءة؛
7. اعتماد تقنية البلوكشين في القطاعات الحيوية مثل الصحة، الطاقة، والنقل لتأمين البيانات وضمان الشفافية وتقليل التكاليف الإدارية؛
8. إنشاء قاعدة بيانات عربية موحدة للأمن الغذائي تستخدم تقنيات رقمية حديثة لربط المعلومات بين الدول وتيسير اتخاذ القرار الجماعي؛
9. إطلاق مبادرات وطنية لتكوين الكوادر البشرية الرقمية عبر تحديث المناهج، إنشاء مدارس تقنية، ودعم البحث العلمي في التكنولوجيا؛
10. وضع معايير أخلاقية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي تراعي الخصوصية، الإنصاف، والشفافية، وتُشرك المجتمع المدني في تطويرها؛
11. تحفيز الابتكار الرقمي عبر تقديم حوافز للشركات الناشئة والمبتكرين، وإنشاء حاضنات أعمال تكنولوجية مدعومة حكوميًا؛
12. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجالات التحول الرقمي عبر تبادل التجارب، دعم الابتكار المفتوح، وتوحيد البنى والمعايير الرقمية؛
13. اعتماد مؤشرات أداء لقياس التحول الرقمي تشمل الوصول، الجودة، الكفاءة، ومستوى رضا المستخدمين.

المحور الثاني: التنمية المستدامة والتحولات الاقتصادية

تعد التنمية المستدامة الإطار الشامل الذي تسعى من خلاله الدول إلى تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وضمان العدالة الاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

في السياق العربي، تزايدت التحديات المتعلقة بالاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، وارتفاع نسب البطالة، وتدهور البيئة، ما دفع العديد من الدول إلى تبنّي مفاهيم الاقتصاد الأخضر، وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص. ورغم النجاحات المحققة في بعض الدول، لا تزال الحاجة ملحة إلى إصلاحات هيكلية تضمن استدامة الموارد، وتقلل الهشاشة الاقتصادية أمام الأزمات العالمية.

ويستعرض هذا المحور التجارب والممارسات التنموية الرائدة في المنطقة، ويقترح منظومة متكاملة من التوصيات لدعم التحول إلى نموذج اقتصادي مستدام وعادل.

أولاً: النتائج

1. تؤكد التجارب أن الاستدامة الاقتصادية تشكّل القاعدة الأساس للتحول إلى مدن صمود ذكية، حيث تعتمد على استدامة التمويل، الإنتاج، والموارد؛
2. الاقتصاد الأخضر أصبح أحد أبرز أدوات التوازن بين النمو الاقتصادي، حماية البيئة، وتعزيز العدالة الاجتماعية؛
3. لا تزال بعض الاقتصادات العربية تعاني من الاعتماد المفرط على قطاع واحد، مما يجعلها هشّة أمام الأزمات العالمية؛
4. تبين من دراسات متعددة أن تنويع القاعدة الاقتصادية، وتحفيز الإنتاج المحلي، وتقليل الاعتماد على الواردات، عوامل محورية في دعم الاستقرار الاقتصادي؛
5. تُمثّل الشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني رافعة فعالة لتعزيز الاستثمارات المستدامة، وتحقيق فعالية أكبر في تنفيذ المشاريع التنموية؛
6. هناك تفاوت ملحوظ في مستوى تبنّي سياسات الاقتصاد الأخضر بين الدول العربية، رغم وضوح فائدته الاقتصادية والبيئية؛

7. أكدت نماذج مدن الصمود الذكية على أهمية رأس المال البشري المدرب، والاقتصاد الرقمي، والتكنولوجيا المتقدمة، كأسس لتحقيق التنمية المستدامة الفعلية؛
8. شهدت بعض الدول مثل الجزائر تحولات ناجحة عبر دمج الطاقات المتجددة في استراتيجياتها التنموية.

ثانيًا :التوصيات

1. دمج مبادئ الاقتصاد الأخضر في السياسات التنموية الوطنية والإقليمية، مع تحديد أهداف كمية ومؤشرات أداء واضحة؛
2. تنويع القاعدة الاقتصادية عبر دعم القطاعات الإنتاجية والصناعات التحويلية، وتقليل الاعتماد على الريع أو التصدير الخام؛
3. إصلاح السياسات الضريبية لتحفيز المؤسسات المستدامة، وفرض ضرائب بيئية تدريجية على الأنشطة الضارة؛
4. تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ مشاريع تنموية مستدامة، خصوصًا في مجالات الطاقة المتجددة، التعليم، والمياه؛
5. تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير بالتكنولوجيا النظيفة والابتكار البيئي، وربط الجامعات بحاجات السوق؛
6. تبني نظم محاسبية بيئية لقياس الأثر البيئي للمؤسسات والمشاريع، وتوجيه القرارات الاقتصادية وفقها؛
7. تعميم معايير الاستدامة الدولية في المؤسسات الاقتصادية، وجعلها جزءًا من المنافسة التسويقية؛
8. تأهيل رأس المال البشري عبر إدماج مفاهيم الاستدامة والاقتصاد الأخضر في التعليم والتدريب المهني؛
9. ضمان التحول العادل من خلال تقديم برامج دعم للعاملين في القطاعات ذات العلاقة، وتوفير فرص بديلة خضراء؛
10. إنشاء صناديق تمويل مستدامة وطنية وإقليمية لدعم المشاريع البيئية والصغيرة والمتوسطة؛

11. تطوير أدوات قياس التقدم نحو الاستدامة تتجاوز الناتج المحلي، وتشمل مؤشرات للعدالة البيئية، الاجتماعية، والكفاءة الاقتصادية؛

12. تعزيز الشفافية والمساءلة البيئية عبر نشر التقارير الدورية حول الالتزام بأهداف التنمية المستدامة.

المحور الثالث: الأمن والاستقرار الإقليميان و أثرهما على الاستثمار والتجارة

يرتبط الاستقرار الإقليمي بشكل وثيق بجاذبية مناخ الاستثمار وحيوية النشاط التجاري، إذ أن الأمن السياسي والاجتماعي يشكل الأرضية اللازمة لنمو الأسواق، وتوسّع المشاريع، واستقرار سلاسل التوريد. في المقابل، تؤدي النزاعات الجيوسياسية والتوترات الأمنية إلى هروب رؤوس الأموال، وتقلص الفرص الاقتصادية. وقد أثبتت الأزمات العالمية (كالحرب الروسية الأوكرانية) حجم التأثير المتبادل بين الأمن العالمي والإقليمي من جهة، والاستثمار والتجارة من جهة أخرى. وتظهر تجارب بعض دول الخليج أهمية الإصلاحات التشريعية، والمناطق الحرة، والتكامل الاقتصادي في تقوية المناعة أمام الصدمات. يناقش هذا المحور التحديات الأمنية والاقتصادية الراهنة، ويعرض توصيات عملية لبناء بيئة مستقرة قادرة على استقطاب الاستثمارات النوعية وتحقيق نمو طويل الأمد.

أولاً :النتائج

1. يُعد الأمن والاستقرار ركيزة أساسية لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي، فيما تؤدي النزاعات الإقليمية وعدم الاستقرار إلى نفور رؤوس الأموال؛
2. تسهم البيئة التشريعية المستقرة في دول الخليج في استقطاب استثمارات استراتيجية، على عكس البيئات الهشة التي تتسم بتذبذب السياسات وضعف الشفافية؛
3. لا تزال بعض الدول العربية تفتقر إلى أطر قانونية محكمة لحماية المستثمرين، مما يقلص من فرصها التنافسية في الأسواق العالمية؛
4. تؤثر الأزمات الجيوسياسية العالمية (مثل الحرب الروسية الأوكرانية) بشكل غير مباشر على أسواق الشرق الأوسط، خاصة من خلال سلاسل التوريد وأسعار الطاقة والغذاء؛
5. التكامل الاقتصادي العربي ما زال محدودًا، رغم وحدة المصالح وتشابه التحديات، مما يعوق تشكّل سوق موحدة قادرة على الصمود أمام التغيرات العالمية؛
6. يمثل الاعتماد المفرط على الواردات (خاصة في الغذاء والدواء والطاقة) نقطة ضعف كبيرة تزيد من قابلية التأثر بالتقلبات الدولية؛

7. الشراكات الإقليمية المتخصصة، مثل المناطق الحرة والممرات اللوجستية المشتركة، برهنت على قدرتها في التخفيف من أثر عدم الاستقرار الإقليمي.

ثانيًا :التوصيات

1. تعزيز الاستقرار التشريعي والمؤسساتي من خلال إصلاحات شاملة تحفز الاستثمار وتحمي حقوق المستثمرين المحليين والأجانب؛
2. اعتماد سياسات اقتصادية مرنة وقادرة على التكيف مع الأزمات الجيوسياسية العالمية دون المساس بالاستدامة المالية؛
3. تطوير البنية التحتية القانونية واللوجستية لجذب الاستثمارات النوعية في قطاعات التكنولوجيا، الطاقة المتجددة، والصناعات المعرفية؛
4. تشجيع الاستثمار المشترك العربي في قطاعات استراتيجية مثل الغذاء، الصحة، الأمن الرقمي، والصناعات النظيفة؛
5. تحفيز الاستثمارات الوطنية في القطاعات القادرة على التصدير، وتطوير سلاسل القيمة المضافة محليًا؛
6. تعزيز الشفافية والمساءلة في المشاريع الحكومية والخاصة، وإدماج مبادئ الحوكمة ضمن كل اتفاقيات التعاون الاقتصادي؛
7. تمكين ريادة الأعمال والاستثمار في الشركات الناشئة من خلال قوانين تحفيزية ومرافقة تمويلية ذكية.
8. إدماج الأمن الاقتصادي ضمن الاستراتيجيات الوطنية بشكل صريح، وربطه بالأمن الغذائي، الرقمي، والطاقوي.

المحور الرابع: التحديات الجيوسياسية والاقتصادية للتنمية المستدامة

تتأثر التنمية المستدامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بتركيبة معقّدة من التحديات الجيوسياسية، تشمل النزاعات المسلحة، تقلبات العلاقات الدولية، والأزمات الاقتصادية العالمية. وقد أظهرت الأزمات المتكررة، من الجائحة إلى الحروب الإقليمية، هشاشة البنى الاقتصادية، وعمق الارتهان للمصادر الأحادية للدخل، ومحدودية المرونة المؤسساتية. كما كشفت الأحداث الأخيرة عن ضعف التنسيق العربي في إدارة الأزمات العابرة للحدود، وأبرزت الحاجة إلى أنظمة إنذار مبكر، وتمويل طارئ، وتخطيط استراتيجي مرن.

أولاً :النتائج

1. تواجه دول الشرق الأوسط تحديات جيوسياسية مزمنة تشمل النزاعات المسلحة، الصراعات الحدودية، والاضطرابات السياسية، ما يؤثر سلبًا على فرص التنمية المستدامة؛
2. الاقتصاديات الهشة التي تعتمد على مصدر دخل واحد، مثل النفط أو التحويلات الخارجية، تُعد أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات السياسية والاقتصادية العالمية؛
3. هناك غياب واضح للتنسيق بين الدول العربية في مواجهة التحديات الجيوسياسية، سواء في ملفات الغذاء، الطاقة، أو الأمن الرقمي؛
4. النظام المالي العالمي لا يوجه التمويلات بشكل عادل نحو مشاريع التنمية المستدامة، بل تتركّز التدفقات في أسواق مالية أو مصالح جيوسياسية؛
5. ضعف دمج البُعد البيئي والاجتماعي في السياسات الاقتصادية ساهم في إضعاف قدرة الدول على مواجهة تحديات تغير المناخ والعدالة الاجتماعية.

ثانيًا :التوصيات

1. إعادة بناء استراتيجيات اقتصادية مرنة تأخذ في الاعتبار احتمالات الصراع والتقلبات، مع التركيز على الأمن الغذائي والمائي كأولويات استراتيجية؛
2. تنويع مصادر الدخل الوطني عبر تطوير قطاعات بديلة مثل الصناعة، السياحة، الاقتصاد الأخضر، والاقتصاد الرقمي؛

3. تأسيس منصات تعاون عربي مشترك تُعنى برصد الأزمات الجيوسياسية وتأثيراتها الاقتصادية، وتقديم توصيات استباقية؛
4. تبني استراتيجيات وطنية للتعافي من النزاعات تشمل إعادة الإعمار، المصالحة، وتحقيق الأمن البشري.
5. تعزيز المرونة الاقتصادية عبر إنشاء صناديق طوارئ، وتشجيع التمويل التعاوني، والتوجه نحو الاكتفاء الذاتي في القطاعات الحيوية؛
6. ربط سياسات التنمية بالحوكمة البيئية والاجتماعية لضمان استدامة الموارد وتعزيز التماسك المجتمعي؛
7. تحسين الوصول إلى التمويل المستدام من خلال حشد الدعم الدولي للمشاريع البيئية والاجتماعية في الدول المتأثرة بالنزاعات؛
8. إطلاق برامج إقليمية مشتركة في الطاقة، المياه، الغذاء لضمان استمرارية التزويد وتقليل التبعية الجغرافية؛
9. تعزيز قدرة مراكز البحوث والسياسات الإقليمية على تحليل وقيادة استجابات ذكية للتحديات الاقتصادية؛
10. تفعيل التزام الدول النامية في المؤتمرات الدولية حول المناخ والتنمية، لضمان حضور مصالحها في صياغة السياسات العالمية؛
11. إنشاء وحدات استشرافية وطنية تعمل على توقع الأزمات وتقديم بدائل تنموية مرنة قبل حدوث الانهيارات؛
12. ربط التمويل الدولي بالتنمية البشرية والعدالة الاجتماعية كشرط لتوزيع المساعدات والمنح بطريقة عادلة وفاعلة.

المحور الخامس: التحديات البيئية وتغير المناخ

أصبحت التحديات البيئية وتغير المناخ من أبرز القضايا المؤثرة على استقرار الدول وتنميتها، خصوصًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تُعد من أكثر المناطق هشاشة من الناحية المناخية في العالم. من ندرة المياه والتصحر إلى تزايد الكوارث الطبيعية وارتفاع درجات الحرارة.

ورغم الإمكانات الكبيرة في مجالات الطاقة المتجددة والزراعة الذكية، لا تزال السياسات البيئية في العديد من الدول العربية دون المستوى المطلوب من حيث التخطيط، التمويل، والتنسيق. يعالج هذا المحور واقع التغير المناخي في المنطقة، ويقترح استراتيجيات استباقية للحد من تأثيراته، عبر التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتعزيز الحوكمة البيئية، وتفعيل دور المجتمعات المحلية في حماية البيئة.

أولاً :النتائج

1. تعاني دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من تأثيرات بيئية متسارعة تشمل: التصحر، تراجع الموارد المائية، ارتفاع درجات الحرارة، وتكرار الكوارث المناخية؛
2. الحرب الروسية الأوكرانية سلطت الضوء على هشاشة الأمن الغذائي العربي، خاصة في ظل الاعتماد الكبير على الاستيراد من دول محددة؛
3. رغم التوسع في محطات معالجة المياه في بعض الدول، لا تزال نسب كبيرة من المياه المعالجة غير مُعاد استخدامها بفعالية؛
4. تشكل انبعاثات النقل والمركبات أحد أبرز مسببات التلوث، خصوصًا في المدن الكبرى التي تفتقر إلى وسائل نقل عام مستدامة؛
5. تتوفر في الدول العربية إمكانات هائلة من الطاقة الشمسية والرياح، إلا أن استغلالها لا يزال دون المستوى المطلوب؛
6. تعاني السياسات البيئية من ضعف التنسيق، وغياب التشريعات الفعالة، وافتقار المجتمع المدني للتمكين والمشاركة؛
7. نسبة كبيرة من النفايات العضوية تُهدر دون إعادة تدوير أو تحويل إلى طاقة، ما يزيد من التلوث ويهدر موارد ثمينة؛

8. لا تزال الزراعة التقليدية تُمارس بأساليب مهددة للبيئة، ما يعوق التحول إلى إنتاج غذائي مستدام ومتكيّف مناخيًا.

ثانيًا :التوصيات

1. التحول إلى الطاقة المتجددة كخيار استراتيجي، مع توفير حوافز للاستثمار في الطاقة الشمسية والوقود الحيوي؛
2. توسيع الزراعة الذكية مناخيًا عبر إدخال التقنيات الحديثة والري بالتنقيط، واستخدام البذور المقاومة للجفاف؛
3. إعادة استخدام المياه المعالجة في الري والصناعة، مع فرض تشريعات تلزم بتقليص تصريف المياه في البحر؛
4. دعم المشاريع البيئية الصغيرة والمتوسطة عبر حوافز مالية وإعفاءات ضريبية، وتشجيع الابتكار المحلي؛
5. تحسين أنظمة النقل العام المستدام عبر التحول نحو الحافلات الكهربائية والمركبات الهجينة، وتوسيع شبكات النقل الحضري؛
6. تطوير سياسات إعادة التدوير تشمل فرز النفايات من المصدر، وتحويل العضوي منها إلى طاقة أو أسمدة؛
7. نشر الثقافة البيئية في المناهج التعليمية والتدريب المهني، وربط القيم البيئية بالهوية الوطنية؛
8. تفعيل التعاون الإقليمي العربي في التكيف المناخي وإدارة الأزمات البيئية العابرة للحدود مثل التصحر وتلوث المياه.

المحور السادس: الصحة العامة والعدالة الاجتماعية

تشكل الصحة العامة والعدالة الاجتماعية ركيزتين أساسيتين لأي نموذج تنموي شامل ومستدام، فهما تعكسان مدى قدرة الدولة على توفير بيئة كريمة وآمنة لمواطنيها. ومع التحديات المتراكمة في المنطقة – من تفاوت في فرص الحصول على الرعاية الصحية، إلى هشاشة نظم الحماية الاجتماعية، ونقص الكوادر الطبية في المناطق المحرومة – تتعمق الفجوة بين الفئات المختلفة وتزداد الهشاشة المجتمعية. كما كشفت جائحة كوفيد-19 عن قصور في التحول الرقمي للأنظمة الصحية، وضعف التكامل بين الصحة والغذاء، خاصة فيما يتعلق بسوء التغذية في المستشفيات.

يتناول هذا المحور أوجه الخلل في المنظومة الصحية والاجتماعية، ويعرض آليات عملية لتعزيز العدالة الصحية والرفاه الاجتماعي، بالاعتماد على التكنولوجيا، الشراكات، والتخطيط العادل والمستدام.

أولاً :النتائج

1. لا يزال الوصول المتكافئ إلى خدمات صحية ذات جودة يمثل تحديًا في العديد من الدول العربية، خاصة في المناطق الريفية والمهمّشة؛
2. كشفت جائحة كوفيد-19 عن هشاشة الأنظمة الصحية في عدد من دول المنطقة، وأظهرت الحاجة الملحة للتحول الرقمي في تقديم الخدمات الطبية؛
3. تبرز أهمية الصحة الرقمية كأداة استراتيجية لتحسين كفاءة الرعاية الصحية، لكن انتشارها يواجه تحديات تتعلق بالبنية التحتية، ووعي المواطنين، والتشريعات؛
4. سوء التغذية في المستشفيات ما زال منتشرًا، خصوصًا بين كبار السن ومرضى السرطان، في ظل غياب برامج غذائية مهنية مدمجة في الرعاية السريرية؛
5. الفجوة الرقمية تؤثر على العدالة في توزيع الخدمات الصحية، حيث يصعب على فئات معينة الاستفادة من التقنيات الحديثة للرعاية الصحية عن بعد؛
6. تعتمد العدالة الصحية الحقيقية على مواءمة السياسات الصحية مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية؛

7. لا تزال برامج تغطية النفقات الصحية والرعاية الأولية غير كافية في كثير من الدول، وتُظهر تفاوتًا حادًا بين المناطق والفئات السكانية؛

ثانيًا :التوصيات

1. توسيع التغطية الصحية الشاملة لتشمل جميع الفئات، خصوصًا المهمشة، مع ضمان جودة الرعاية وكفاءتها؛
2. إطلاق منصات صحية رقمية موحدة على المستوى الوطني والإقليمي، لتسهيل ربط المؤسسات الصحية وتبادل البيانات الطبية بطريقة آمنة؛
3. إدماج الذكاء الاصطناعي والطب الدقيق في نظم التشخيص والعلاج، بما يعزز الاستجابة للحالات المزمنة والمعقدة؛
4. تحسين البنية التحتية الرقمية في المستشفيات والمراكز الصحية، مع التركيز على تقليص الفجوة الرقمية بين الحضر والريف؛
5. استخدام تقنية البلوكشين في إدارة البيانات الصحية، لتقليل الأخطاء الإدارية وضمان الخصوصية والشفافية؛
6. تطوير برامج التغذية السريرية في المستشفيات من خلال فرق متخصصة من أطباء، تغذية، وصيادلة، لضمان نظام علاجي غذائي متكامل؛
7. تدريب الأطباء والممرضين والعاملين الصحيين على مفاهيم التغذية الطبية الحديثة وأهميتها في تحسين نتائج العلاج؛
8. ربط العدالة الصحية بالأمن الغذائي الرقمي عبر استثمار قاعدة بيانات عربية موحدة للأمن الغذائي، تتيح المراقبة الدقيقة لحالات سوء التغذية، وتسهم في توجيه الموارد الصحية نحو الفئات الأكثر حاجة؛
9. تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال تطوير البنية الصحية، وتوسيع خدمات الرعاية الصحية عن بُعد؛

10. اعتماد مؤشرات أداء واضحة لقياس جودة الرعاية الصحية تشمل: الوصول، الاستجابة، الفعالية، ورضا المرضى؛
11. تعزيز الوعي المجتمعي الصحي عبر حملات وطنية وإقليمية تدمج التعليم، الإعلام، والمجتمع المدني؛
12. إدراج مفاهيم العدالة الصحية والاجتماعية ضمن السياسات الصحية، وربطها بالأمن الاجتماعي وسياسات الحماية.

المحور السابع: الشراكات الدولية والتكامل الإقليمي

في ظل تسارع التغيرات العالمية وتزايد الأزمات المتشابكة، بات التكامل الإقليمي والشراكات الدولية عنصرًا حاسمًا لتعزيز قدرة الدول على الصمود وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورغم التحديات، تملك الدول العربية إمكانات كبيرة للتعاون في مجالات الأمن الغذائي، التعليم، الطاقة، والصحة الرقمية. غير أن الواقع يُظهر فجوة واضحة في التنسيق، وغياب البنى المؤسسية المشتركة، ما يؤدي إلى تشتت الموارد. كما تمثل الشراكات الثلاثية بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية فرصة فريدة لتسريع النمو وخلق حلول مبتكرة للمشكلات.

يسلط هذا المحور الضوء على أهمية بناء فضاء عربي متكامل ومتفاعل مع محيطه الدولي، ويطرح توصيات عملية لترسيخ ثقافة الشراكة، وتفعيل التعاون الأكاديمي والتقني، ومواءمة السياسات التنموية على المستوى الإقليمي.

أولاً :النتائج

1. لا تزال الشراكات الإقليمية بين الدول العربية دون المستوى المطلوب، رغم التحديات المشتركة التي تفرض ضرورة العمل الجماعي في مجالات الأمن الغذائي، الطاقة، التعليم، والرقمنة؛
2. أظهرت التجارب الناجحة في بعض الدول الخليجية (مثل قطر) أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص، وكذلك مع المؤسسات الأكاديمية، في تسريع مسار التنمية؛
3. هناك ضعف في تنسيق السياسات التنموية والرقمية بين الدول العربية، ما يؤدي إلى تكرار الجهود وغياب التأثير التكاملي؛
4. عدد من الشراكات الدولية القائمة تفتقر إلى الاستدامة والحوكمة، بسبب غياب الإطار المؤسسي الناظم، أو الاعتماد المفرط على المبادرات الفردية؛
5. تبين أن البرامج التعليمية والصحية العابرة للحدود تُعد من أقوى أدوات التقارب الإقليمي وتكامل القدرات؛
6. لا تزال نسب التعاون البحثي العربي البيني متواضعة مقارنة بالإمكانات العلمية والبشرية المتوفرة؛

7. يمثل تكامل البنى التحتية في مجالات مثل الطاقة، النقل، والصحة الرقمية، فرصة استراتيجية للنمو المشترك.

ثانيا: التوصيات

1. إنشاء آليات مؤسسية دائمة للتكامل الإقليمي تشمل منصات للتخطيط الاستراتيجي المشترك في قطاعات الصحة، الأمن الغذائي، التعليم، والطاقة؛
2. إطلاق برامج عربية موحدة للتعليم الرقمي والتدريب التقني بالشراكة بين الجامعات، الحكومات، ومراكز الأبحاث؛
3. تعزيز الشراكات الثلاثية (حكومي – خاص – أكاديمي) لتنفيذ مشاريع إقليمية مشتركة في المجالات الحيوية والمستقبلية؛
4. تأسيس قواعد بيانات عربية موحدة في مجالات مثل الأمن الغذائي، الصحة، تغير المناخ، والموارد البشرية؛
5. تطوير مؤشرات عربية موحدة لقياس التقدم في مجالات الرقمنة، الصحة، العدالة الاجتماعية، والتعليم، بما يدعم اتخاذ القرار على المستوى الإقليمي؛
6. توسيع مجالات التعاون البحثي عبر تمويل مشترك للمشاريع العلمية الموجهة لحل مشكلات إقليمية؛
7. إطلاق مبادرات تعليم عابر للحدود مثل الشهادات المشتركة، برامج التبادل الأكاديمي، والدراسات العليا الإقليمية؛
8. إطلاق منصات أكاديمية عابرة للحدود تتيح التكامل في البحث والتدريس والتدريب المهني المشترك؛
9. مواءمة مناهج ريادة الأعمال مع احتياجات السوق الإقليمية من خلال مراجعة شاملة للمقررات الجامعية بالتنسيق مع القطاع الخاص؛
10. إطلاق برامج تأهيل إقليمية للعمالة المتأثرة بالتحول الأخضر بما يضمن تحقيق "التحول العادل" وتوفير بدائل عمل مستدامة؛
11. تشجيع نقل وتوطين التكنولوجيا من خلال شراكات استراتيجية مع قوى دولية، وربطها بالاحتياجات المحلية؛

12. إدراج التكامل الإقليمي كأولوية في السياسات الوطنية، وتخصيص موازنات لهذا الغرض ضمن الخطط التنموية؛
13. إشراك المنظمات الدولية والإقليمية مثل الإسكوا، البنك الإسلامي للتنمية، وصناديق الاستثمار الخليجية لدعم مشاريع تكاملية عربية.

حرّرت النسخة العربية من هذا التقرير في مدينة تورونتو – كندا، بتاريخ 14 أفريل / أبريل 2025.

هذا التقرير يُعد مرجعًا علميًا مفتوحًا للباحثين، وصيغة توجيهية للمؤسسات المعنية بالتنمية والتحول في المنطقة.

صادر عن: المعهد الكندي لدراسات الشرق الأوسط والخليج (CIMEGS)

Canadian Institute for Middle East and Gulf Studies – CIMEGS

www.cimeg.ca

جميع الحقوق محفوظة – CIMEGS 2025 ©

يُسمح بالاقتباس من هذا التقرير مع الإشارة إلى المصدر